MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

نشرة المجموعة

العدد «١٤» ديسمبر ٢٠١٦م

نشرة نصف سنوية تصدر عن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)

الشيخ فهد بن فيصل ال ثاني
رئيس المجموعة

يسرني أن ألتقي بكم من خلال صفحات هذا العدد الرابع عشر من النشرة الصحفية الإلكترونية للمجموعة في ختام العام ٢٠١٦م، والذي تشرفت فيه برئاسة المجموعة ممثلا عن دولة قطر. كما أتمنى كل التوفيق للرئيس المقبل من دولة الكويت ونحن على أتم الاستعداد للدعم والمؤازرة لاستكمال مسيرة الإنجازات وخدمة المجموعة بإذن الله تعالى.

واصلت المجموعة جهودها ضمن خطة عملها لتحقيق أهدافها المنشودة وفقا للأولويات التي وضعتها الرئاسة لهذا العام، وعلى رأسها مكافحة تمويل الإرهاب، حيث عقدت المجموعة الاجتماع العام الرابع والعشرين واجتماعات فرق العمل المصاحبة له، وقد شهدت جميع الاجتماعات حضوراً مميزاً من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء بالمجموعة وممثلين عن الدول والهيئات المراقبة. وضمن رؤية وأهداف الرئاسة، عقد منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب أول لقاءاته على هامش الاجتماع العام، حيث يهدف هذا المنتدى إلى زيادة القدرة على مكافحة الإرهاب وتعطيل تمويله، وذلك من خلال تبادل الخبرات بين أعضاء المنتدى، ومحاولة التوصل لحلول مناسبة وتطبيقها. وقد حظي المنتدى باهتمام عالٍ من قبل الأعضاء والمراقبون في المجموعة، وشهد حضوراً واسعاً تخللته عروضاً تقديمية قدمها الأعضاء والمراقبون، تضمنت حالات عملية متعلقة بقضايا ذات صلة. وفي ذات الإطار، ومن أجل تعزيز التزام الدول الأعضاء بمتطلبات مكافحة تمويل الإرهاب، فقد قامت المجموعة بالتعاون مع مجموعة العمل المالي في مبادرتها الأخيرة لمعرفة مستوى الالتزام بالتوصيتين الخامسة والسادسة بمكافحة تمويل الإرهاب، بجمع المعلومات من الدول الأعضاء حول فعالية التدابير المتخذة في هذا الخصوص.

وستواصل المجموعة نهجها الحالي إيماناً منها بأهمية التعاون المشترك مع الدول الأعضاء والمراقبين والجهات الدولية والإقليمية ومساهماتهم القيمة في دعم نشاطات المجموعة، كما وستعمل على تعزيز الآليات المتاحة للتنسيق والتعاون الوطني والدولي الفعال بين الجهات المحلية والجهات النظيرة، والتكاتف مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء وغير الأعضاء، في سبيل التصدي لظاهرة تفاقم مخاطر تمويل الإرهاب المتنامية خلال السنوات الأخيرة وتكثيف الجهود لمواجهتها.

ختاماً اسمحوا لي بانتهاز هذه الفرصة لتقديم الشكر للسكرتير التنفيذي للمجموعة المنتهية ولايته بنهاية هذا العام، السيد/ عادل القليش، لقيادته لمسيرة المجموعة طيلة السنوات الفائتة وتحقيق نجاح باهر وإنجازات مشرفة تحسب في رصيده وللمجموعة، نتمنى من الله له التوفيق، كما نرحب بالدكتور الوليد آل الشيخ، السكرتير التنفيذي للمجموعة اعتباراً من بداية ٢٠١٧م راجين له حسن السداد والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،،

الدكتور الوليد آل الشيخ سكرتيراً تنفيذياً لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اعتمد الاجتماع العام في الدوحة، أبريل ٢٠١٦م، تعيين الدكتور الوليد آل الشيخ، سكرتيراً تنفيذياً لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتبارا من تاريخ ١ يناير ٢٠١٧م، وذلك خلفاً للسكرتير التنفيذي السابق السيد/ عادل بن حمد القليش. الدكتور الوليد آل الشيخ حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة، وتقلد عدة مناصب في عدد من المواقع في القطاع العام، كما عمل سابقاً مديراً لإدارة الإشراف البنكي في مؤسسة النقد العربي السعودي.

العلاقة بين وحدة المعلومات المالية وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة

تناول منتدى وحدات المعلومات المالية الأعضاء بدول المجموعة في لقاءه الرابع عشر يوم الأحد الموافق ١٣ نوفمبر ٢٠١٦م على هامش الاجتماع العام الرابع والعشرون للمجموعة، عدداً من الموضوعات الهامة منها، بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية، وتشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت وآخر نشاطات مجموعة إيجمونت. كما ناقش المنتدى في الجلسة الثانية من هذا اللقاء موضوع "العلاقة بين وحدة المعلومات المالية وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة"، حيث تمت الإشارة إلى أهمية هذا الموضوع لوحدات المعلومات المالية، وقُدمت عروض تقديمية بهذا الخصوص بالإضافة إلى عروض لحالات عملية. وتم تداول أهم المسائل التي أثيرت في هذه العروض وتجارب الوحدات حول الموضوع وقد وجدت هذه العروض استحساناً لدى أعضاء المنتدى.

MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)
البريد الإلكتروني: info@menafatf.org - الموقع الإلكتروني: www.menafatf.org
ص ب: 10881 المنامة - مملكة البحرين

محطات ورؤى مستقبلية (٢)

عادل القليش
السكرتير التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، والحمد لله والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد،

يسرني أن أتواصل معكم من خلال هذا العدد الجديد للنشرة الصحفية الإلكترونية، حيث تناولت في العدد السابق للنشرة الجزء الأول من هذا المقال عن محطات من الذاكرة كان أبرزها انتهاء المجموعة من الجولة الأولى لعمليات التقييم المتبادل وتحقيق الدول لمستوى متقدم من الالتزام بالمتطلبات والمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال عملية المتابعة. ويحسب للمجموعة نجاحها الباهر في تجربتها المميزة خلال فترة وجيزة في تحقيق مرتبة مرموقة بين الجهات الإقليمية والدولية والمنظمات المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي بشهادة المتابعين والمهتمين بهذا الشأن، على الرغم من التحديات التي واجهتها منذ انشائها.

ويتواصل مقالي هذا عن الرؤى المستقبلية للمجموعة بدايةً من القيام بعمليات التقييم ضمن إطار الجولة الثانية لجميع الدول الأعضاء، حيث تتطلع المجموعة لتحقيق مستويات أكثر تقدماً في مجال الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي في الدول الأعضاء، ومروراً بدعم وتطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء بالتركيز على دعم الموارد البشرية وبناء القدرات من خلال المساعدات الفنية وبصفة خاصة لمسئولي القطاع الخاص، وتوثيق التعاون والعمل على نحو أكثر اتصالا وقرباً مع هذا القطاع لما له من أهمية كبرى ومشاركة هامة في التعاملات المالية والمصرفية وحجم البيانات والمعلومات المفيدة التي يمكن أن يقدمها في سبيل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وستواصل المجموعة العمل على تحقيق أهدافها الموضوعة للفترة المقبلة وفقاً للخطط والأولويات التي سارت عليها رؤية رئاسة المجموعة خلال العام الحالي ٢٠١٦م بالتركيز على مكافحة تمويل الإرهاب، والعمل مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء والمراقبين في سبيل التصدي لهذه الجريمة، علاوة على دعم دور المجموعة في الشبكة العالمية للمكافحة عن طريق زيادة المشاركة في والاجتماعات التي تقيمها المجموعات الإقليمية المنشأة على غرار مجموعة العمل المالي والتعاون معها بما يحقق أهداف المجموعة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،،،والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،،،

منتدى خبراء مكافحة الإرهاب يعقد اجتماعه الأول

عقد اللقاء الأول لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب الذي تترأسه دولة قطر على هامش الاجتماع العام الرابع والعشرين للمجموعة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٦م. وفي إطار تبادل المشاركين للخبرات العملية، استعرض المنتدى التحديات وأفضل الممارسات لكشف ومنع عمليات تمويل الإرهاب، وأكد المنتدى على أهمية تعزيز التعاون الوطني بين الأجهزة المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب، وأهمية دور وحدات المعلومات المالية في كشف تمويل التنظيمات الإرهابية، ودور جهات الإشراف والرقابة، وأهمية إنشاء قواعد بيانات متطورة لتسهيل عمليات الرصد والمراقبة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الأجهزة النظيرة، وتوفير المساعدات الفنية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب بناء على احتياجات الدول الأعضاء.

التحديات التشغيلية للقيام بالتقييم الوطني للمخاطر

عقدت لجنة التقييم الوطني للمخاطر اجتماعها الخامس يوم الأحد الموافق ١٣ نوفمبر ٢٠١٦م، بالدوحة، دولة قطر، على هامش الاجتماع العام الرابع والعشرون للمجموعة. وخلال الاجتماع قدم عدد من الدول الأعضاء والمراقبين عروضاً تقديمية حول خبراتهم في عملية التقييم، وتمت مناقشة العديد من المسائل التطبيقية خاصة التحديات المرتبطة بالتعامل مع القطاع غير المالي الذي يعتبر أقل تنظيما من القطاع المالي وكيفية تجاوز هذه العقبات. كما تم التداول حول ضرورة إيجاد أدوات محددة لقياس الجرائم ومتحصلاتها حيث تمت الإشارة إلى أهمية الإحصائيات في هذا المجال، بجانب أهمية البيانات والمعلومات في فهم وتحديد المخاطر.

الاجتماع العام يتابع تعزيز جهود المجموعة في مكافحة تمويل الإرهاب

أُختتمت يوم الخميس الموافق ١٧ نوفمبر ٢٠١٦م أعمال الاجتماع العام الرابع والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي عقد في الدوحة بدولة قطر ابتداءً من ١٥ نوفمبر ٢٠١٦م وعلى مدى ثلاثة أيام برئاسة دولة قطر ممثلة بسعادة الشيخ/ فهد بن فيصل آل ثاني، نائب محافظ مصرف قطر المركزي ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر، رئيس المجموعة. وتناول الاجتماع العام خلال انعقاده العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، واتخذ جملة من القرارات فيما يخصها.

وشارك في أعمال الاجتماع العام عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من سبعة عشر دولة عربية أعضاء في المجموعة (المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية)، كما شارك فيه ممثلون عن عدة دول وجهات مراقبة لدى المجموعة (الجمهورية الفرنسية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ودولة أستراليا، وجمهورية الصومال، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي، وهيئة الأمم المتحدة، ومجموعة إيجمونت، وصندوق النقد العربي).

وتابع الاجتماع العام تنفيذ مقترحات رئاسة المجموعة حول تعزيز الجهود في مجال مكافحة تمويل الإرهاب والتعزيز من قدرات وإمكانيات هذه الدول لمواجهة التهديدات، وإيلاء موضوع تمويل الإرهاب الأولوية القصوى في المرحلة الحالية من عمل المجموعة، ووضع آليات مناسبة تمكن المجموعة من التصدي له.

وفي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل، نظر الاجتماع في شأن أربعة تقارير متابعة فيما يخص الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، والجمهورية اللبنانية، بالإضافة إلى ثلاثة تقارير تحديث تخص الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، ومملكة البحرين. تضمنت هذه التقارير آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها تلك الدول نحو تحسين نظام غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها.

واعتمد الاجتماع العام كل من إجراءات الجولة الثانية من عمليات التقييم وإجراءات تنظيم عملية المتابعة للجولة، وتقرير التطبيقات الدوري كل سنتين ٢٠١٦م، والذي يستعرض أهم الحالات العملية والأنماط المستحدثة إقليميا لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يقدم لمحة عن أبرز نشاطات المجموعة في مجال التطبيقات خلال الفترة من مايو ٢٠١٤م وحتى مايو ٢٠١٦م.

على هامش الاجتماع العام، عقد اجتماعي فريق عمل التقييم المتبادل وفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات يوم الاثنين الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠١٦م، واجتماع لجنة التقييم الوطني للمخاطر ومنتدى وحدات المعلومات المالية يوم الأحد الموافق ١٣ نوفمبر ٢٠١٦م، كما تم عقد اللقاء الأول لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب يوم السبت الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠١٦م، وتبنى الاجتماع العام تقارير رؤساء الفرق واللجان ووافق على توصياتها.

تكريم السكرتير التنفيذي للمجموعة

على هامش الاجتماع العام الرابع والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قام رئيس المجموعة، سعادة الشيخ/ فهد بن فيصل آل ثاني، نائب محافظ مصرف قطر المركزي، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في الدوحة بدولة قطر، بتكريم السكرتير التنفيذي للمجموعة الأستاذ/ عادل حمد القليش، وذلك بمناسبة انتهاء مدة تعيينه مع نهاية العام ٢٠١٦م وتقديراً لجهوده الكبيرة التي بذلها خلال الاثني عشر عاماً الماضية.

كذلك قام اتحاد المصارف العربية وتحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني، في مؤتمره المصرفي العربي السنوي لعام ٢٠١٦م، بتقديم جائزة الإنجاز إلى السكرتير التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السيد/ عادل حمد القليش، بمناسبة انتهاء مدة تعيينه بنهاية العام ٢٠١٦م.

وخلال فترة قيادته لسكرتارية المجموعة، أصبحت المجموعة عضواً مشاركاً في مجموعة العمل المالي (فاتف)، وحققت العديد من الإنجازات والنجاحات الملحوظة منذ أن تم تأسيسها، حيث تم تقييم ١٧ دولة عضو خلال الجولة الأولى من عملية التقييم المتبادل في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووقد نالت تقاريرها الاعتراف والتقدير الدولي لجودتها العالية. من جانب آخر، بذل الأستاذ/ عادل القليش جهودا حثيثة مع المنظمات والدول المانحة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأجهزة هيئة الأمم المتحدة، من أجل توفير المساعدات الفنية والتدريب للدول الأعضاء، حيث كان لكافة الفعاليات التدريبية بالغ الأثر في استفادة الدول الأعضاء منها.

نجاح كبير لورشة عمل التطبيقات السنوية للمجموعة

برعاية كريمة وبالتعاون مع اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية، نظمت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالاشتراك مع مجموعة آسيا والمحيط الهادىء (APG)، ورشة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات، وذلك خلال الفترة من ٢٧ نوفمبر وحتى ١ ديسمبر ٢٠١٦م، بمدينة جدة، المملكة العربية السعودية.

وقد وجدت هذه الورشة اهتمام بالغ من مختلف الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى العالم، حيث شارك فيها حوالي ٣٠٠ مشارك من أكثر من ٥٥ دولة من مختلف القارات، شملت: أستراليا وأمريكا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والسويد وروسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية وباكستان والهند ومعظم دول شرق ووسط وجنوب آسيا، وعدد من الدول الأفريقية، ودول أخرى. كما شهدت الورشة اهتماماً وحضوراً من حوالي ١٥ منظمة إقليمية ودولية، بالإضافة إلى المجموعات الإقليمية النظيرة، من أهمها: مجموعة العمل المالي (فاتف)، وصندوق النقد الدولي، ومجموعات العمل المالي الدولية والإقليمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (GIABA)، ومجموعة عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أفريقيا الوسطى (GABAC)، ومجموعة شرق وجنوب أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال (ESSAMLG)، والمجموعة الأورآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (EAG)، والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD)، والبوليس الدولي (Interpol)، ولجنة بازل، والأمم المتحدة والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها من المنظمات. كما شارك خبراء من معظم الدول العربية الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد نجحت الورشة في تحقيق أهدافها من خلال أربع جلسات متزامنة، تناولت آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، بجانب استعراض حالات عملية بالمواضيع ذات الصلة، وتبادل الخبرات العملية، والتعرف على أفضل الممارسات، والتعرف على الطرق والأساليب والاتجاهات الحديثة والناشئة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودراستها والاستفادة من ذلك في التوصل إلى أفضل الحلول الممكنة لمواجهتها.

◄ الجلسة الأولى حول تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي

قدم في هذه الجلسة عدد من العروض التقديمية وأوراق العمل ذات الصلة موضوع «تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي»، والتي هدفت إلى التعرف على مخاطر تمويل الإرهاب عبر وسائل وخدمات التواصل الاجتماعي وإلى الوقوف على حجم هذه المخاطر، ومشاركة التجارب وفرص التعاون الدولي حولها لتقييم هذه التحديات ومجابهتها، وفي ذات الوقت يقدم هذا العمل الجماعي المشترك دعماً قوي للمشاريع والدراسات في مجال التطبيقات المرتبطة به، والتي تجريها حالياً مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية، للحصول على فهم أعمق وأشمل حول كيفية استغلال وسائل التواصل الاجتماعي في تمويل الإرهاب بواسطة الإرهابيين والمنظمات الإرهابية.

◄ الجلسة الثانية حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية

شغل موضوع «غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية» الأوساط المهتمة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد حظي باهتمام بالغ عند الخبراء المشاركين في هذه الورشة، مما ساعد على نجاح هذه الجلسة في تحقيق أهدافها وتوضيح بعض النقاط العالقة في فهم نطاق المشكلة وحجمها، وتحديد عدد من الوسائل الإلكترونية المستخدمة، بجانب التعرف على التحديات المتعلقة بالكشف والتحقيق والملاحقة القضائية لحالات غسل الأموال من خلال الوسائل الإلكترونية. الجدير بالذكر أن المجموعة كانت قد أطلقت مشروعاً جديداً للتطبيقات في أبريل ٢٠١٦م، حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية بقيادة مشتركة بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لدراسة الأساليب والتقنيات المستخدمة في غسل الأموال من خلال استعمال الوسائل الإلكترونية، بما في ذلك طرق الدفع الإلكترونية الجديدة، والأعمال المصرفية عبر الإنترنت، والأموال الإلكترونية، والبطاقات مسبوقة الدفع، والدفع عبر الجوّال، والعملات الافتراضية، ...إلخ، وساهمت هذه الجلسة في تغذية هذا المشروع بمعلومات قيمة وحالات عملية تساعد على فهم نطاق هذه المسألة.

◄ الجلسة الثالثة حول تحديات ملاحقة عائدات الفساد في الدول الأجنبية

مثلت ظاهرة الفساد تحدياً كبيراً أمام الأجهزة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما فيها الأجهزة القانونية، وأجهزة إنفاذ القانون، والمؤسسات المالية والمصرفية. وناقشت هذه الجلسة من خلال العروض التقديمية وأوراق العمل القيمة التي ساهم بها عدد من الخبراء المشاركين فيها، التحديات في ملاحقة عائدات الفساد التي تم غسلها في الدول الأجنبية، وتحديدا الصعوبات في تحديد وتعقب الأصول التي تم الحصول عليها من الفساد والتي تم إخفاؤها خارج الدولة، كما تطرقت الجلسة إلى جانب هام في الموضوع يتمثل في الدعم الذي يمكن أن يقدمه خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لخبراء مكافحة الفساد في التحقيقات المالية، مما يمكن أجهزة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تعقب العائدات المتأتية من الفساد.

◄ الجلسة الرابعة حول التعرف على أفضل الممارسات التشغيلية وتحديات تبادل المعلومات بين الأجهزة المحلية

تتجسد أهمية «التعرف على أفضل الممارسات التشغيلية وتحديات تبادل المعلومات بين الأجهزة المحلية»، على المساعدة في تحديد أفضل الممارسات والآليات الفعالة المستخدمة في تبادل المعلومات، إضافة إلى التحديات فيما يتعلق بتوافر المعلومات لأغراض مكافحة الإرهاب وتمويله، والوصول إليها وتبادلها واستخدامها، وبشكل عام تعزيز مشاركة المعلومات على نطاق أوسع، والاطلاع على آليات ونماذج مختلفة لتبادل المعلومات والممارسات فيما يتعلق بمنع عمليات تمويل الإرهاب والتحقيق فيها.

في ختام الورشة قدمت الدول والوفود المشاركة والمنظمات الإقليمية والدولية شكرها للمملكة العربية السعودية على حسن الاستقبال والوفادة والتنظيم والترتيب الجيد، مما انعكس إيجاباً على الخروج بنتائج طيبة وملموسة للورشة، كما عبّروا عن استحسانهم لهذه التجربة ودعوا لتكرار مثل هذه الورشة لما لها من أثر بالغ في الخروج بتوصيات هامة تساعد الدول على تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها.